ما بعد الإصلاحات السعرية

رغم أن السيارات منافس جديد عليه

الغاز المنزلي.. متوفر وأسعاره مستقرة

يستبعد أصحاب محطات تعبئة أسطوانات الغاز في العاصمة صنعاء حدوث أي زيادة في أسعار الأسطوانات في المستقبل القريب ويقولون إنهم يبيعونها في المحطة بسعر 1110 ريالات في حين يحدثك مستهلكو الغاز في أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية أنهم يشترونها بحوالي 1600-1500 ريال منذ أكثر من عام ولا يتمنون أن تنخفض بل أمنيتهم الكبرى أن يبقى سعرها عند هذا الحد نظرا لتوجه أعداد كبيرة من أصحاب السيارات لتحويل محرك سياراتهم ليعمل بالغاز في ظاهرة ربما تهدد مستقبل إمدادات الغاز المنزلي وترفع أسعاره رغم أن الفقراء وحدهم من يكتوي بارتفاع السعر ووصوله لهذا المستوى.

■ استطلاع/أحمد الطيار

يبيع أصحاب أسطوانات الغاز الاسطوانة حاليا بسعر 1600 ريال في منطقة هائل والستين ومذبح وهناك في شرق العاصمة من يبيع بـ1500 ريال وفي بعض الشوارع هناك سيارات تبيع من 1700 ريال كما يقوم أصحاب العربيات الذين يوفرون الطلب للمنازل والمطاعم بالبيع عند هذا المستوى، ففي الحصبة يبيع ناصر العقبي صاحب معرض الغاز بـ1600 ريال وكان يبيعها حسب قوله بـ170 وأحيانا 1800 قبل رمضان وفي رمضان ،أما محمد الشهاري وكيل لشركة الحظاء فيبيع بـ1500 ريال وعبدالله القحم يبيعها أيضا بـ1500 ريال في مسيك .

وحيث أن اصطحاب المحطات يقولون إنهم يبيعون الاسطوانة 1110 ريالات فهناك حوالي 490 ريالا هي الفارق بين سعر المحطات الرئيسية وبين بائعي الاسطوانات بالتجزئة وهو مبلغ لا يدري المواطن من يستفيد منه ولماذا وكيف أن الجهات الرقابية لم تلزمهم بتسعيرة واحدة؟ من هو المستفيد من هذا الفارق؟ وهذا ما طرحناه على أصحاب المعارض والذين يقولون إنهم يخسرون أجور النقل وأجور المعرض ومستلزمات الإنتاج ،لكن بحسبة بسيطة نجد أن الفارق بين ما يشترون به وما يبيعونه يصل لنسبة 44% وهذا يفوق المسموح به لتحقيق الربح، والأصل أن يكون الربح بهامش 20% أي 230 ريالا مثلا فيكون سعر الاسطوانة بـ1440 ريالا.

سوق محررة

يعرف المستهلكون أن السوق المحلية أصبحت سوقا مفتوحة بل ومحررة بالنسبة لبيع الغاز المنزلي للاستهلاك المحلي ولهذا لم يأبهوا البحث عن انخفاضات الأسعار, وحسب مدير تنفيذي بشركة المفزر طلب عدم ذكر اسمه فإن شركة صافر تزود الشركات وكل من يطلب منها الغاز وتبيع بأسعار خاصة للموزعين وهؤلاء الموزعين وهم أصحاب شركات خاصة يقومون بالتوزيع للمدن والسوق المحلية فتصل لكل منطقة بسعره الخاص شاملا أجور النقل وغيرها ،ولهذا ظهرت شركات كثيرة في كل محافظة للتعبئة وتزويد المستهلكين كما يدخل تجار من مأرب إلى السوق وقت الأزمات ويزودون الأسواق بمئات الآلاف من الاسطوانات كما يتم في شارع خولان وقت الأزمات، وإزاء هذه الخطوات يتيقن المستهلك أن السوق محررة فهي لا تخضع لاحتكار لأي من شركات القطاع الخاص ولا من معارض الحكومة والتي اختفت وتركت مسألة توفير اسطوانات الغاز على القطاع الخاص وهكذا ظهرت الكثير من المحلات في الحارات والبائعين في الشوارع ولم يعد هناك منافذ وحيدة ورسمية للبيع فالسوق محررة في عملية التزويد أما في الأسعار فلم تظهر أدلة أن الحكومة تدعم هذا المنتج وبكم تدعمه .

الطرمبات

دخلت الطرمبات كما يطلق عليها الناس في الشارع اليمني هذا الاسم وهي المكائن الخاصة بتعبئة الغاز للسيارات السوق اليمنية بقوة وأصبحت منتشرة بكثافة في العاصمة صنعاء وهذه لعبت دورا كبيرا في توفير الغاز للسيارات والتعبئة للاسطوانات حيث يلجأ الكثير من المستهلكين إليها لتعبئة أسطواناتهم ليل نهار, ورغم أنه ممنوع عليها التعبئة للاسطوانات فإن المستهلكين ينجذبون إليها نظرا لأنها تعبئ لهم 20 لترا بـ1600 ريال .

وتقع فائدة الطرمبات أنها منتشرة في الشوارع والحارات وتوفر الغاز بسهولة ويسر رغم حدوث ازدحام عليها من قبل أصحاب السيارات والمستهلكين.

تنافس

رافق دخول الطرمبات السوق قيام تنافس محموم مع أصحاب معارض بيع الاسطوانات لكن هذا التنافس لم ينعكس على الأسعار وهو ما يدعو للدهشة فأصحاب المعارض يتهمون أصحاب الطرمبات بسرقة زبائنهم عبر إغراءات الوزن فقط ويعتبرونهم مخالفين لقانونية نشاطهم وبالتالي كثيرا ما يبلغون الجهات الرقابية ضدهم خصوصا باعتبارهم مخالفين بالعمل في الليل ويقومون بتعبئة الاسطوانات, وتبدي شركات تعبئة الاسطوانات تخوفها تجاه الطرمبات, رغم محاولة إخفاء قلقلهم منها, وبين لي مدير تنفيذي بإحدى شركات التعبئة أن أصحاب الطرمبات يأخذون زبائنهم وهذا يؤثر في مستوى نشاطهم, حسب ما يقول.

التخفيض

قصة تخفيض أسعار الغاز تزامنا مع ارتفاع أسعار كل من البنزين والديزل تبدو غير مقنعة في الوقت الراهن فالكثير من المستهلكين لم يتحدثوا عنها ويفسر صمتهم عن البحث عن تخفيضات في أسعار الغاز المخاوف لديهم من حدوث أزمات في الإمدادات فعلى امتداد الأعوام الأربعة وهم يعيشون أزمة تلو أخرى كانت تتسبب في ارتفاع الأسعار لتصل سعر الاسطوانة إلى 3500 ريال ولهذا يتمنون أن تبقى الأسعار على ما هي عليه فقط.

ويبدي المستهلكون تخوفهم من أن يقوم أصحاب السيارات بتحويل سياراتهم لتعمل بالغاز بعد ارتفاعات أسعار المشتقات النفطية وهكذا يبدي المستهلكون قلقهم من حدوث أزمة عندما يتفاقم الطلب على الغاز بعد أن يحول أصحاب السيارات سياراتهم للعمل بالغاز وهنا الكارثة.

الطلب

يقول أصحاب المحطات إن الطلب حاليا على اسطوانات الغاز في أدنى مستوياته, معتقدين أن السوق به ما يكفي من كميات ولهذا فإن مبيعاتهم تسجل أرقاما متدنية وتكشف أحاديثهم إلينا أنهم يفتقرون لبناء تنظيمي وهيكل علمي فهم لا يمتلكون دراسات أو بحوث عن حجم السوق ومقدار استهلاكه اليومي والشهري ويخضعون العملية لمبدأ العشوائية والارتجال وهذا يكشف عن عشوائية تفوق الخيال.

ومن الظريف أيضا أن أصحاب شركات التعبئة لا يفهمون في قراءة المستقبل فليس لديهم توقعات بمستوى الطلب وكيف سيكون ولا يخططون للحديث فيها بل يتركون السوق يحدد ماذا عليهم أن يفعلوا .

ومن خلال بيانات وأرقام إحصائية استطعنا أن نحصل على مقدار الاستهلاك من الغاز المنزلي يوميا حيث تصل وفقا لبيانات وزارة النفط إلى 24600 برميل يقوم القطاع 18 بمارب بتغطية 22000برميل يوميا فيما بلغت مساهمة مصفاة عدن 2600 برميل يوميا، بينما بلغت الواردات الموسمية 250000 برميل خلال العام 2010م, ويقوم مشروع الغاز الطبيعي المسال أيضا بتزويد المؤسسة العامة للكهرباء بـ100 مليون قدم مكعب من الغاز يوميا لتوليد الطاقة الكهربائية.

ووفقا لمعلومات إدارة الطاقة الأمريكية يبقى استهلاك اليمن من الغاز الطبيعي محدود، وبلغت ذروتها عند 34 مليار قدم مكعب في عام 2010م, وفي المقابل، تصدر اليمن 309 مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال في عام 2011م، وهو ما يمثل أكثر من 90% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في تلك السنة.

الإنتاج

يتم إنتاج الغاز البترولي المسال (LPG) وهو ما نستعمله في الطبخ في الجمهورية من مصدرين، الأول شركة مصافي عدن ويتم توجيه كامل الإنتاج نحو التصدير، والمصدر الثاني المنشآت المركزية في حقول النفط في صافر في قطاع مأرب/ الجوف المعروف بقطاع رقم (18) حيث يتم فصل النفط عن الغاز ومعالجته للحصول على الغازات السائلة، ويعاد حقن الغاز المتبقي إلى المكامن، وتقوم الشركة اليمنية للغاز بالإشراف على عملية تعبئة ونقل وتسويق الغاز البترولي المسال (LPG) لأغراض الاستخدام المنزلي كوقود للطبيخ أو المجالات الخدمية كبديل (للحطب والكيروسين) نظراً لما يتمتع به الغاز من مزايا تتمثل بنظافته (صديق البيئة) وانخفاض سعره، وذلك عبر المحطات المملوكة لها، وقد تم أخيرا البدء بإنشاء محطات لتعبئة السيارات العاملة بالغاز بدلاً من الوقود، كما أن الشركة تتحمل مسؤولية الإشراف والرقابة على الأسعار والأوزان والمواصفات والتأكد من تطبيق نظام التنظيم الصناعي والسلامة المهنية واتخاذ التدابير والإجراءات بحق المخالفين لذلك.

أرقام

توفر شركة صافر للنفط كامل الاحتياجات للسوق اليمنية من الغاز البترولي المسال وحسب إحصاءات رسمية أنتجت اليمن من الغاز البترولي المسال الخاص بالاستهلاك المنزلي 736 ألف طن متري في 2010م لكن تلك الكمية تراجعت إلى 585 ألف طن في 2011م ووصلت في 2012م إلى 670 ألف طن متري.

السوق السوداء

ينشط تجار بيع اسطوانات الغاز في الشوارع والطرقات عندما تكون هناك أزمة وهؤلاء رغم توفيرهم الاسطوانات إلا أن أسعارهم تكون مرتفعة وباهظة مستغلين الظروف وقد لاحظنا اختفاءهم من السوق تماما منذ أن ارتفع سعر الاسطوانة من 1300 ريال قبل عام إلى السعر الحالي 1600 ريال ويقول مختصون أنهم تحولوا للبيع عبر محلات وينتظرون فرص حدوث أزمة للظهور في العلن.

*** "يجب أن يشعر المواطن بأهمية ما اقدمت علية الدولة بقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، "هكذا يرى خبراء اقتصاد ومختصون في التنمية الادارية وأهم خطوة ينبغي أن ترافق القرار الاستراتيجي بالإصلاحات السعرية هي "قفل الحنفي المفتوح" الذي تتسرب منه موارد وثروات البلد.**

مشيدين بحزمة الاجراءات التقشفية التي وجه بها رئيس الجمهورية والتي تعتبر المدخل الرئيسي لقفل هذه الحنفية والهدر المتواصل جراء الانفاق العبثي سواء على الدعم او على صرفيات كمالية لا داعي لها، بالإضافة إلى إهدار موارد سيادية لا يتم استغلالها بشكل امثل كالإيرادات الضريبية والجمركية، والاهم استئصال الفساد المستشري في أهم المفاصل الاقتصادية والاهمال المتواصل للقطاعات الانتاجية.

قفل الحنفي المفتوح!!

استطلاع / محمد راجح

يرى استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء علي سعيد الوازعي أن هناك أهمية كبيرة للإجراءات التقشفية التي وجه بها رئيس الجمهورية، ومثل هذه الاجراءات تشعر المواطن بأن هناك جدية وأن الدولة بدأت تتخذ إجراءات وتتجرأ على الفساد وعلى من يقوم بهذا الفساد، مؤكدا ضرورة البدء بها فورا بعد الاصلاحات السعرية الهامة والمميزة .

ويقول : عندما تضع سقف للنثريات ومصروفات المسؤولين هذا الأمر لا يحتاج لفترة لتنفيذه، بل لقفل الحنفي المفتوح الذي دائما ما يسرب خيرات البلد إلى اشخاص.

ويؤكد أهمية وضع حد أعلى للتنقلات، وكذا تعدد مصادر الدخل للمسؤولين، والغاء الدعم النقدي الموجه لشخصيات ونافذين في البلد، والغاء الكشوفات الوهمية في المؤسستين المدنية والعسكرية، لأن هناك مبالغ طائلة تنفق بسبب هذه الكشوفات وهناك قوائم طويلة كما هو معروف من يستلمون مبالغ كبيرة في هذا الجانب

التموين

* يتحدث الدكتور علي حول مشكلة التموين التي تهدر في الجوانب العسكرية والمدنية، هذه مبالغ طائلة يتم انفاقها ولا تذهب لمصلحة الافراد في هذه الجهات، بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية التي لا تفيد البلد، هذه اجراءات يمكن اتخاذها بأسرع وقت "كما يقول " وتنفيذها على أرض الواقع والبدء بها لكي نعطي رسالة للمواطنين بأن الحكومة جادة في تنفيذ برنامج للإصلاح وتجفيف منابع الفساد، لأن هناك نوع من التخوف لدى المواطنين لأنه دائما ما يتم تحميل المواطن أعباء السياسات الخاطئة.

ويرى أن توجيهات رئيس الجمهورية بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية وضعت اليد على الجرح وينبغي أن تشكل برنامج عمل متكامل يعمم تنفيذه على أغلب الجهات

الالتزام بتسعيرة نقل الركاب لم تنضبط..

تحقيق / حسن شرف الدين

لا زالت العشوائية والمزاجية تحكم عددا من سائقي الباصات العاملين في فرز المواصلات المنتشرة في أمانة العاصمة وكذلك فرز التنقل بين المحافظات.. ورغم إقرار وزارة النقل زيادة 20 % على رسوم أجور التنقل والمواصلات لسائقي الباصات وأصحاب الفرز وسيارات التاكسي بعد رفع الدعم عن المشتقات النفطية باعتبارها خطوة من خطوات الإصلاحات الاقتصادية لتحسين الاقتصاد وإنقاذه من الانهيار.

مع بداية تنفيذ قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية يلهث بعض سائقي الباصات وسيارات الأجرة طمعا في رفع رسوم الأجرة بنسبة 100 % واستمر ذلك لمدة يومين حتى أصدرت وزارة النقل قرارا بزيادة 20 % في أجور النقل، ورغم ذلك لا يزال بعض هؤلاء يقومون برفع الأجرة بنسبة 40 %.

"الثورة" في نزول ميداني لبعض فرز الباصات رصدت بعض المخالفات التي لم يلتزم بها السائقون.. ففي فرزة الحصبة- الجامعة كان يدفع الراكب 50 ريالا، وبعد قرار وزارة النقل أصبحت الرسوم 60 ريالا والذي تقيد بها البعض ولم يتقيد بها البعض الآخر.

ومع وجود التضارب وعدم الاستقرار وثبات أسعار المواصلات تحدث العديد من المشادات الكلامية والتي تتطور أحيانا إلى الاشتباك بالأيدي بين سائقي الباص والركاب وقد تصل إلى الاشتباك بالسلاح الأبيض كما حدث للشاب في محافظة تعز بإقدام سائق الباص بطعنه لعدم دفعه مائة ريال بالرغم أنه دفع 70 ريالا.

الأخ وليد القدمي –عامل بناء- خلال حديثنا معه أشار إلى أن عددا من ساقي باصات فرزة المدينة السياحية-المدينة الرياضية لا يلتزمون بالأسعار حيث يطلب البعض منه 70 ريالا والبعض الآخر 60 ريالا وقد حصلت بينه وبين أحد سائقي الباصات مشادة كلامية لأنه دفع ستون ريالا إلا أن أحد الركاب قام بالتدخل وحل المشكلة.

وقال القدمي: إذا استمر سائقو الباصات في اختلاق المشاكل مع الركاب وعدم التزامهم بتسعيرة الحكومة فسيخلقون العديد من المشاكل وربما تصل إلى المشاجرات والاشتباكات والإصابات.. وعلى شرطة المرور أن تقوم بحملات تفتيش على الفرز وضبط المخالفيين وتنفيذ العقوبات عليهم.

أما الأخ محمد إسماعيل –موظف حكومي- فيقول: أنا أسكن خارج صنعاء بمدينة شبام كوكبان وأدخل يوميا إلى صنعاء عبر الفرزة، وفي بداية أيام تنفيذ الإصلاحات السعرية قام أصحاب الفرزة برفع الرسوم بنسبة 100 % حيث كنت أدفع 300 ريال و
600 ريال، وفعلا دفعت المبلغ ح
وأضاف إسماعيل: بعد صدور
المواصلات المفترض أني أدفع 360
يلتزم به بعض السائقين حيث يلز
يؤثر على دخلي بشكل كبير لأني
وحتى أصل إلى مقر عملي أطلع
مذبح إلى شارع المطار، والثاني م
حيث مقر العمل.. وبالتالي هناك
الزيادة السابقة.
وخلال حديث مع راكب إحدى
المنتصر هاجم بعض سائقي الب